

نقش أثرى في المسجد العمري في الكرك من عهد السلطان برقوق بإعفاء الأهالي من الضرائب على أملاكهم

سعد محمد المومني

ملخص: تعد النقوش الإسلامية من المصادر الأثرية الأصيلة في دراسة التاريخ والآثار، وإلقاء الضوء على جوانب من الحضارة الإسلامية، من نواح سياسية واقتصادية وإدارية ودينية واجتماعية وعمرانية. ومن هذا السياق، جاء هذا البحث متحدثاً عن قيام السلطان الظاهر برقوق (٧٨٤-٨٠١هـ/١٣٨٢-١٣٩٨م) بإصدار مرسوم سلطاني، صيغ في ديوان الإنشاء، كُتب ونُحت على لوحة حجرية ثبتت في واجهة المسجد العمري في الكرك، قضى بمسامحة أهل الكرك بما على أملاكهم ودورهم وأوقافهم وبساتينهم من الضرائب، ورصد المبلغ المسامح به، واسم النائب في الكرك والشوبك الذي تولى تنفيذ المسامحة، وتاريخ المرسوم. يتضمن البحث قراءة النقش، ودراسته وتحليله، مع تعريف بالسلطان الظاهر برقوق، ونائبه قديد الظاهري، وبيان الأسباب التي كانت وراء الإعفاء من المكوس، وطرق الإعلان عنها.

Abstract: This paper addresses an archaeological inscription engraved on the façade of the Omari Mosque in Karak. It is an edict in which the Mamluk Sultan Barquq (784-801 AH, 1328-1398 AD) granted Tax Exemption to the People of Karak. Islamic inscriptions are genuine sources for the study of history and archaeology as they cast light on the various aspects of Islamic civilization: political, economic, administrative, religious, social and urban. This paper highlights the Sultan's decree which was dictated at the "diwan" (chancery scribes), engraved on a stone plaque, and set up on the façade of the Omari Mosque in Karak. The dated inscription specified those covered by the exemption and named the representative in Karak and Shawbak, empowered to enforce the decree. The paper presents a careful reading of the inscription, introduces Sultan Barquq and his vice-sultan Qadeed al-Dhahiri. Reasons for the exemption, the means and material used for its announcement, and the amount of taxes the Kingdom of Karak used to pay, are all issues receiving careful attention. Key words : Mamluk Karak, Sultan Barquq, Qadeed al-Dhahiri, Mamluk Taxation System.

مقدمة

منهج البحث

اعتمدت منهجية البحث على دراسة ميدانية للنقش، من حيث المكان المثبت فيه، والمادة التي نقش عليها، ورفع أبعاده، وعدد أسطره، ونوع خطه، وقراءته، وتصويره، ودراسته دراسة فنية وتحليلية تاريخية، اشتملت على كل كلمة فيه في ضوء المصادر والمراجع التاريخية، مع التعريف بالأشخاص الذين وردت أسماؤهم فيه. وهذه أول مرة يدرس فيها، وانفرد باحتوائه على كلمة لم ترد من قبل في النقوش الأثرية هي كلمة (مسامحة).

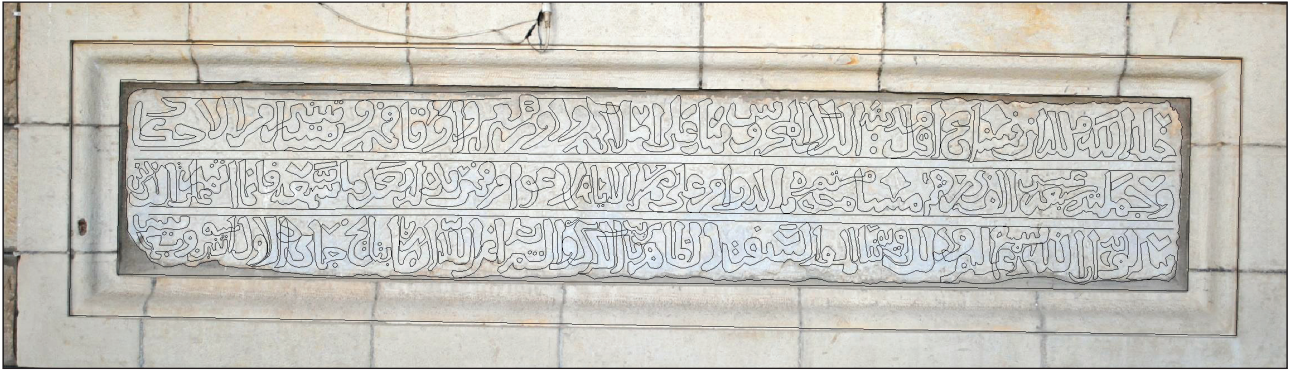
قراءة النقش: (اللوحة ١)

على يسار المدخل الرئيسي في الواجهة الشمالية للمسجد العمري تم تثبيت النقش بعد المدماك السادس

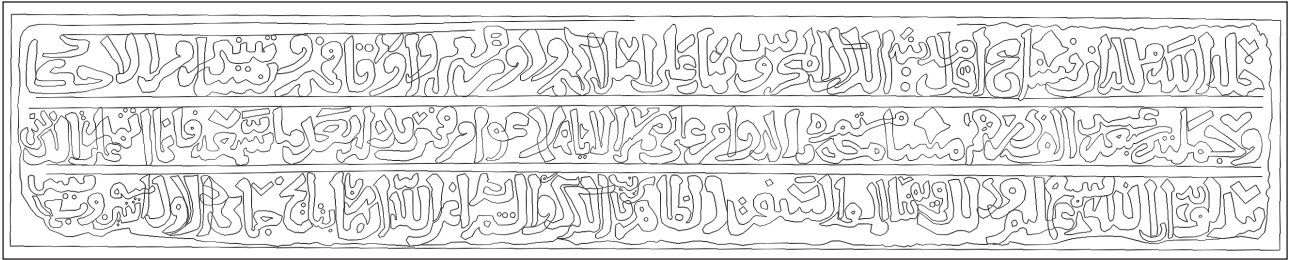
تقع مدينة الكرك على بعد ١٢٠ كم إلى الجنوب من العاصمة الأردنية عمّان، أقيمت على جبل يرتفع ٩٦٠م عن سطح البحر (الخريطة ١). وتمتاز بموقعها المحصن طبيعياً، وزاد في حصانتها قلعتها، ما جعلها تلعب دوراً كبيراً في العصر المملوكي، فقد كانت حلقة الوصل ما بين مصر والشام، وطريقاً رئيسياً للحج الشامي، ومركزاً لانطلاق بعض السلاطين في تثبيت الحكم، أو للثورة عليهم؛ كما كانت سجناً للمعارضين منهم، أو مربى لهم، وهي خزنة أموالهم، ومرعى لمواشيهم (البخيت ١٩٧٦: ٧٥-١٠٧). يتوسطها المسجد العمري الذي كان له دوره الكبير في هذه الأفعال، وعلى يسار المدخل الرئيس في الواجهة الشمالية منه تم تثبيت النقش موضوع البحث، موثقاً جزءاً من تلك الأفعال، ولم يكن قد درس من قبل.



الخريطة ١: خريطة المملكة الأردنية الهاشمية.



اللوحة ١: نقش المسامحة



الشكل ١: تضييق النقش.

الأول سنة اثنين وتسعين وسبعمائة.

دراسة النقش وتحليله أ. الدراسة الفنية

إن المتأمل في النقش يلاحظ مدى الجهد المبذول من قبل نحّات الحجر، عندما اقتطعه من المحجر بهذا الحجم، ولعله بذلك قد أطلع على نص النقش، فقدر المساحة المطلوبة له؛ كما يلاحظ مدى الجهد المبذول في نحته على اعتبار أنه القرطاس الذي سيكتب عليه النقش؛ فكلما كان مصقولاً ناعماً كلما ساعد على جودة الخط؛ كما قام النحات بنحت شريطين طوليين مستقيمين بنحت بارز، كانا بمثابة السطور والقاعدة التي ارتكزت عليها كلمات النقش.

بعد ذلك، جاء دور الخطاط، فقطّ قلمه قطعاً عريضاً على اعتبار أن القلم ركن آخر من أركان تجويد الخط، ووزع النقش على ثلاثة سطور متساوية في الطول والعرض؛ وجاءت حروف الكلمات محصورة ما بين الشريطين اللذين صمّمهما النحات، ومرتكزة عليها؛ وكتب النقش بخط نسخي مدور معرّض^(٢) وجاء التسطير من حيث إضافة الكلمة إلى الأخرى،

من مستوى أرضية المسجد، وقد كتب ونحت على لوحة رخامية من الحجر الجيري الصلب تختلف في لونها عن لون حجارة الواجهة فهي أكثر بياضاً، وأبعادها ٤٢سم × ٢٣٤سم وقد ثبتت في الجدار ومحاطة بإطار من الحجارة المنحوتة نحتاً ناعماً وبارزاً عن مستوى المداميك أبعاده ٨٢,٥ × ٢٧٤سم أضفت مسحة جمالية على النقش جعلته ملفتاً للنظر، والنقش مكتوب ومنحوت وموزع على ثلاثة سطور ويحمل النص الآتي: (اللوحة ١، الشكل ١)

- خلد الله ملكه أن يسامح أهل مدينة الكرك المحروس بما على أملاكهم ودورهم وأوقافهم وبساتينهم من الأحكار.
- وجملته سبعة عشر ألف درهم مسامحة مستمرة على الدوام على ممر الأيام والأعوام فمن بدّله بعد ما سمعه فإنما أثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم
- وذلك في نيابة المقر السيفي قديد الظاهري نائب الكرك والشويك أعز الله أنصاره بتاريخ شهر جمادى

والدينية بصفة عامة، (الحداد: ٢٠٠٢ ص: ١٨٠؛ الباشا: ١٩٧٨، ج ٣، ص: ١٣٦٠). وكانت تكتب وتنقش وتوضع في واجهات العمائر حسب مواضعها.

وموضوع النقش الذي نتحدث عنه يتضمن مرسومًا سلطانيًا إداريًا بمسامحة أهل الكرك بما على أملاكهم من المكوس، وقد كتب ونقش ووضع في واجهة المسجد العمري.

ومن خلال التدقيق في نص النقش يلاحظ أن جزءاً منه قد فُقد، وأنه قد كُتب ونُحت على لوحة رخامية أخرى متممة له، ذلك أنه لم يشتمل على البسملة التي حملتها جميع المراسيم السلطانية في العصر المملوكي، فلا بد أن تكون بدايته بالبسملة طالما أنه مرسوم ملكي سلطاني؛ واشتمل في متنه على آية قرآنية كريمة. ومن شرف الكتابة أنه لا يُسجل نبي مرسل سجلاً، ولا خليفة مرضي عنه، ولا يقرأ كتاب على خبر إلا استفتح بذكر الله وذكر النبي وذكر الخليفة (ابن مماتي: ١٩٩١، ص: ٦٣). كما أنه لم يرد فيه اسم السلطان مع أن كلمة «خَلد الله ملكه» الواردة فيه معطوفة على ما قبلها؛ في حين ورد فيه اسم نائب السلطان في نيابة الكرك، فمن المستبعد أن يرد اسم نائب السلطان ولا يرد اسم السلطان؛ وبناءً عليه، يمكننا القول إن نص النقش ورد مبتدأً بالبسملة وثم تبعها كلمات (برز مرسوم مولانا الملك الظاهر سيف الدين برقوق)، فمثل هذه العبارة (برز المرسوم الشريف، وبرزت المراسيم الشريفة، وبرز المرسوم من السلطان) وردت في المصادر التاريخية المعاصرة لفترة حكم السلطان برقوق، وتحديثت عن سيرته وإنجازاته (ابن إياس: ١٩٧٤، ج ١ ص: ٧٢، ٧٩، ٨٢، ٩١، ٣١٤، ابن الفرات: ١٩٦٣، ج ٢، ص: ٢٩٢).

وبعدها جاءت كلمات (خَلد الله ملكه)؛ وحيث أن خلود الملك لا يكون إلا لله، فإنها هنا جاءت مجازية بصيغة الدعاء إلى الله بدوام بقاء الملك في برقوق وذريته، ووردت بعدها (أن يسامح أهل الكرك بما على أملاكهم ودورهم وأوقافهم وبساتينهم من الأحكار)؛ وكلمة مسامحة هنا في هذا النقش كلمة منتقاة؛ فالسماح هو الجود والعتاء؛ واختيارها له مدلول ديني وأخلاقي، ففي الحديث النبوي الشريف المرفوع عن جابر أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: رحم الله

حتى تشكل سطرًا منتظمًا؛ فكانت حروف الألفات واللامات بارترفاع واحد، والحروف التي أخذت مواقع على السطر ذات مسارات واحدة. كما يلاحظ أن الخطاط ضبط مساحة الحروف، بحيث أخذ كل حرف حقه شكلاً وطولاً ومساحة؛ مع مراعاة الإيقاع بتكرار صورة منتظمة للحرف الواحد حيثما ورد في كلمات النقش، كما راعى الخطاط الإعراب والإعجام فوردت الحروف منقطعة ومشكلة، وخاصة في وضع الشدة على لفظ الجلالة الله، ووضع علامات تزيينه فوق بعض الحروف مثل حرف الخاء في كلمة (خَلد) وفوق حرف الهاء في لفظ الجلالة (الله) وفوق حرف السين في كلمة (يسامح) وكان الهدف من هذه العلامات ملء الفراغ ووردت بداية أحرف بعض كلمات النقش متصلة بنهاية حرف الكلمة التي قبلها، مثل كلمة (خَلد الله) فقد جاء حرف الألف في كلمة (الله) نازلاً من الأعلى إلى الأسفل مرتكزاً على حرف الدال في كلمة (خَلد)؛ وكذلك الحال في كلمتي (سميع سليم) فحرفي العين متصلين ببعضهما.

وبعد أن فرغ الخطاط من كتابة النقش عاد دور النحات مرة أخرى فظهر أنه أكثر تحكماً في إزميله ومطرقته من قلم الخطاط فقام بتفريغ المساحات المحصورة بين الكتابات على أرضية اللوحة الرخامية للحصول على كتابات بارزة، فظهرت الحروف والكلمات واضحة مقرّرة وأن كان اليوم قد لحق ببعضها شيء من التلف، لعله راجع إلى عوامل الطبيعة أو بفعل عبثية يد الإنسان.

ب. تحليل النقش

يعد هذا النقش من المصادر الأثرية التي يصعب الطعن في أصالتها في صياغة التاريخ وأعلامه، ذلك أنها معاصرة للحقائق والأحداث التي تدونها، ومؤرخة بتواريخ صحيحة، فهي عين على المؤرخين من جهة، وسند لهم من جهة أخرى، في سداد ثغرة تاريخية. ومن حيث النوع، فإنه من نقوش المراسيم السلطانية التي كانت تصدر عن السلاطين المماليك، تصاغ وتؤلف في ديوان الإنشاء؛ فكانت سليمة اللغة والإملاء. وهي مراسيم إدارية وضحت بعض الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية والعمرائية

شرعاً عُشر الأرض والزكاة وجزية أهل الذمة، فإنه لم يكن يُعجز الحكام ابتكار ضرائب جديدة لم تكن ثابتة، وكان الناس يسمونها علناً بالمغارم والمظالم؛ ذلك أن نظام التحكير يمنح صاحبه حق استغلال الأرض أو المباني لمدة زمنية طويلة قد تصل إلى ثلاثين سنة، وقد يؤدي إلى انخفاض قيمة الأراضي المحتكرة وما عليها من مباني فتباع بأبخس الأثمان، فضلاً عن أن المستأجر لها يعمل على استغلال العين الموقوفة إلى أقصى حد لصالحه، من دون الاهتمام برعاية الأراضي أو تعمير المباني (أمين: ١٩٨٠: ٢٨٥؛ شاكر: ١٩٨٨، ج ٢: ٥٥٠-٥٥٤).

وفي السطر الثاني من النقش ورد إجمالي المبلغ المسموح به (وجملته سبعة عشر ألف درهم)، وهذا يدل على مدى الدقة في الحساب، وأن الرقم موثوق لدى ديوان الوقف، وأن مخاطبات قد تمت بين ديوان الإنشاء وديوان الوقف للحصول على هذا الرقم لتثبيته في المرسوم السلطاني؛ ولو افترضنا أن الضريبة المقررة مقدارها العُشر فإن ربع تلك الممتلكات المعفاة مائة وسبعون ألف درهم، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما أورده ابن شاهين من أن متحصل نيابة الكرك في كل شهر نحو عشرة آلاف مثقال ذهب^(٢) (ابن شاهين ١٨٩٢: ١٣٢). وقارناه مع المبلغ المسموح به فإن ذلك يعني بأن هناك ضرائب أخرى لم يكن يعجز السلاطين عن ابتكارها كما أسلفنا.

بعد ذلك ورد في نص النقش عبارة (مسامحة مستمرة الدوام على ممر الأيام والأعوام) وهذا يعني أبدية التنفيذ من دون تغيير إلى أن يتم الله أمراً كان مكتوباً، ومع ذلك فقد عرف عن بعض السلاطين عدم احترامهم لما سبق من أسلافهم من مراسيم خاصة فيما يتعلق بالوقف، (الحجي ١٩٨٣ ص: ١٢٣-١٢٤) كما أن السلطان برقوق سنة ٧٩٦هـ/١٣٩٣م عزل أحد القضاة بسبب أموال الأوقاف، (العيني ٢٠٠٢: ٣٨٨)؛ وهذه العبارة تشير إلى تخوف السلطان من تغيير نص هذا المرسوم الشريف فعززه بالآية القرآنية مباشرة بعد تلك العبارة (مسامحة مستمرة..) بقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (سورة البقرة: ١٨١)؛ وهذه الآية الكريمة مرتبطة

رجلاً سمحاً إذا باع وإذا اشتري وإذا اقتضى (النووي: د.ت: ٣٩٢) وورودها في هذا المرسوم (النقش) جاء مختلفاً عن ما تكرر ذكره في المصادر التاريخية عن أفعال السلطان برقوق في كونه «أبطل» كثيراً من المكوس في البلاد، كما ورد في سيرته؛ والباطل ضد الحق؛ ولم نعثر في المراسيم التي أصدرها السلطان برقوق على مثل هذه الكلمة التي اختص بها أهل الكرك بمسامحتهم من الأحكار.

أما الكرك، فقد سبق التعريف بها؛ ووصفها هنا (المحروس) فهو من الألقاب التي تجري مجرى التفاؤل، التي وصفت بها المدن في العصر المملوكي (الباشا: ١٩٧٨: ٤٦٢).

والاحتكار لغة: الحبس؛ والحكرة: حبس الطعام منتظراً غلاءه، والحكر هو الظلم والالتواء والعسر وسوء المعاشرة؛ والحكر اصطلاحاً: حبس الأوقات متربصاً بالغلاء، والمحتكر كل شيء من طعام وغيره (ابن منظور: ٢٠٠٣، ج ٤: ٢٤٢-٤٣؛ الدوري: ٢٠٠٠ م: ١٥-٤٩). كما أنه أجرة مقررة عن ساحات كانت في أحكارها دائرة، وفيها ما عمّر ساكن ومجراها؛ ومنها ما أنشئ بساتيناً وما هو في معناها، واقتضى الحال استمرارها بأيدي أربابها بعد انقضاء مدة إيجارها، وأخذهم بالقيام بالأجرة المعينة (ابن ماتي: ١٩٩١: ٣٤٢) كما أنه يُعطي الأولوية في الإجارة لصاحب البناء أو الغراس في أرض الوقف أو أراضي بيت المال (أمين: ٥٩: ١٩٨٠ الحاشية رقم ١).

والمقصود هنا في النقش مسامحة أهل الكرك من الضرائب المترتبة للسلطان (على أملاكهم ودورهم وأوقافهم وبساتينهم) على اعتبار أن الضرائب في الدولة عصب أعمالها في الإدارة والقضاء والجيش، ووجوه إثراء ونفقات بناء وخير؛ وكانت تلك الممتلكات التي تدفع المكس (الضريبة) للسلطان تسمى المكوس السلطانية أو المال الهلالي؛ لأن بعضها يؤخذ مرة كل شهر (المقريزي: ١٩٩٨، ج ١: ١٠٣-١٠٤، المقريزي: ١٩٧٠ ج ١-قسم ٢: ٢٧٦؛ القلقشندي: ١٩٨٧، ج ٣: ٤٦٨-٤٧١؛ ابن منظور: ٢٠٠٣ ج ٦: ٢٦٦).

وإذا كانت الضرائب الإسلامية طفيفة موحدة لا تتجاوز

برقوق والأمراء على السلطنة، تنادي الفئة المنتصرة بإبطال المكوس فتفتح أبواب الدكاكين (العيني ٢٠٠٢: ٢٤٠).

كما كان إبطال المكوس جزءاً من الإصلاحات الداخلية التي نهجها السلطان برقوق في رفع المظالم عن الرعية التي كانوا يعانونها من النواب بما كانوا يحدثونه من الضرائب؛ وكانت أيضاً جزءاً من الإصلاحات الدينية مثل إبطاله شرب الخمر في الأعياد (العيني ٢٠٠٢: ٨٩-٩٠). ولم يكن الإعلان عن إبطال المكوس مقتصرًا على ركوب الخيل والمناداة وحمل النشاب في عهد السلطان برقوق بل أضيف إليها بأن تكتب المراسيم السلطانية وتنقش على الرخام، ففي سنة ٧٩٦هـ/١٣٩٣م عندما أبطل السلطان المكوس والمظالم في القدس الشريف نقشت رخامة بذلك وألصقت على باب الصخرة من جهة الغرب (الحنبلي: ٢٠٠٩: ٩٥). ومن هذا السياق هذا النقش-موضوع البحث- الذي كتب ونقش ووضع في واجهة المسجد العمري في الكرك.

وبعد الآية الكريمة التي وردت في النقش، ورد في أن المسامحة تمت في (نيابة المقر السيفي، قديد الظاهري، نائب الكرك والشوبك...). والنيابة من أعلى الوظائف في الدولة المملوكية، ويلقب صاحبها بكافل الممالك، وكان السلطان الثاني، ويختار من كبار الأمراء من أرباب السيوف، مُقدِّمو الألوفاً؛ وتعريفه: نائب السلطنة الشريفة بالكرك، وكانت نيابة الكرك لا يتولاها إلا أتاكب العساكر المنصورة أو من هو نظيره؛ ومن جملة من تولاهها قديد (ابن شاهين ١٨٩٢: ٥٣-٥٤؛ الباشا ١٩٦٥، ج٣: ١٢٣٠-١٢٣١؛ الشهابي: ١٩٩٥: ١٨٧).

أما كلمة (المقر) الواردة في النقش، فتعنى لغة: موضع الاستقرار، وأستخدم في المراسيم السلطانية إشارة إلى صاحب المكان، تفخيماً له؛ وكان هذا اللقب يختص بكبار الأمراء من العسكريين في العصر المملوكي (الباشا: ١٩٧٨: ٤٨٩-٤٩٤). أما إضافة لقب (السيفي) فهي صيغة تفعيل لسيف الإسلام ونحوه، والياء في نهايته للنسبة والتفخيم، ودخل اللقب في تكوين كثير من الألقاب المركبة التي تحمل معنى القوة في العصور الإسلامية، مثل: سيف الله المسلول، وسيف الإسلام، وسيف الدولة، وسيف الحق، وسيف أمير

دينياً من حيث المعنى بالآية التي وردت قبلها والتي جاء فيها قوله سبحانه وتعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ (سورة البقرة: ١٨٠). وموضوع الآيتين الأمر بالوصية للوالدين والأقربين قبل الموت، وكان ذلك واجباً قبل نزول آية المواريث، فلما نزلت آية الفرائض نسخت آية المواريث؛ وتبقى الوصية في المال في القرآن الكريم فرضاً لا نصيحة، أما الموت فلا يعلم ميقاته إلا الله سبحانه، والاستشهاد بالآية الكريمة من خلال ورودها في نص النقش (المرسوم) يُضفي على المرسوم مسحة دينية تجعله بمثابة وصية من وصايا السلطان قبل موته، خصّ بها المقربين إليه (أهل مدينة الكرك المحروس)، وقد وقع أجره على الله بهذه الوصية، والإثم كل الإثم على من لا يعمل بها من بعده.

وأن يكون أهل الكرك من المقربين للسلطان، فهذا أمر طبيعي؛ طالما أنهم نصرروه في محنته عندما خلع من سلطنته الأولى ٧٩١هـ/١٣٨٩م وجيء به سجيناً إلى الكرك لتكون الكرك نقطة انطلاقه في استعادة السلطنة مرة أخرى؛ (البخيت: ١٩٧٦ ص: ١٠٧-١٠٨). ومن باب رد الجميل والوفاء لهم عمل على مسامحتهم من الأحكار المترتبة (على أملاكهم ودورهم وأوقافهم وبساتينهم) كما أنه أبطل ما كان يؤخذ من ضمان المغاني بالكرك والشوبك^(٤). وانتصر إلى أهل الكرك سنة ٧٩٩هـ/١٣٩٦م عندما وقعت فتنة بينهم وبين نائبها ناصر الدين بن مبارك، فأمر السلطان بنقل النائب إلى غزة بطّالاً (العيني: ٢٠٠٢: ٤١٧).

وإذا كان رد الجميل والوفاء إلى أهل الكرك دافعاً للسلطان لمسامحتهم من الأحكار؛ فإنه كانت لديه أسباب أخرى تمثل هذا الإعفاء في البلاد، ومنها خشيته من انتقام العامة، وتدعيماً لمركزه أثناء منازعاته على السلطنة مع بعض الأمراء سنة ٧٩٠هـ/١٣٨٨م فطلب من الخليفة أن يركب في شوارع القاهرة ومعه القضاة والمناداة بإزالة المكوس والمظالم (العيني: ٢٠٠٢: ٧٦-٧٨) كما أن أعداءه من الأمراء استغلوا هذا الموضوع أيضاً سنة ٧٩١هـ/١٣٨٩م فحملوا النشاب ونادوا بالقاهرة بإبطال المكوس لكسب تأييد الرعية. وعندما كانت تشتد المنازعات ما بين السلطان

ومع أن المصادر التاريخية لم تتحدث عن سبب عزله عن نيابة الإسكندرية، إلا أنها أشارت إلى أن السلطان برقوق كان يُحاكم النواب والقضاة بعزلهم من مناصبهم؛ وأن الأمير قديد عندما عُزل طلب من السلطان أن يكون مقيماً بالقدس الشريف بغير خبز، وأن السلطان أعطى خبزه للأمير صرغتمش المحمدي القزويني الذي استقر مكانه نائباً في ثغر الإسكندرية^(أ).

واختم النقش بالتاريخ الهجري الذي صدر فيه المرسوم السلطاني (بتاريخ شهر جمادى الأولى سنة اثنين وتسعين وسبعمئة) ويرجع الفضل في اعتماد التاريخ الهجري للخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- (١٢-٢٣هـ/٦٣٤-٦٤٣م) (الطبري ١٩٨٦، مج ٢: ٣٨٨).

الخلاصة والاستنتاجات

تأتي أهمية هذا البحث كونه - وحسب معلوماتنا المتواضعة - لم تتم من قبل دراسة هذا النقش من قبل المستشرقين أو المؤرخين والأثريين، وألقى الضوء على مدينة الكرك من حيث موقعها ومدى أهميته في العصر المملوكي، واعتماد المسجد مكاناً تكتب وتحت المراسيم السلطانية في العصر المملوكي على لوحات رخامية وثبتت في واجهته لإعلام الناس بمضامينها.

كما تضمن البحث تعريفاً مختصراً بسيرة السلطان برقوق، وتعدد الأسباب التي كانت تدفع ببعض سلاطين المماليك لإصدار المراسيم بإعفاء الشعب من الضرائب؛ فكانت الأسباب سياسية للحفاظ على الحكم، ودينية لكسب تأييد الشعب وولائه، واجتماعية من باب رد الجميل، وإدارية فقد كانت جزءاً من الإصلاحات الداخلية ومعالجة أخطاء بعض النواب والقضاة واعتدائهم على المال وفرض ضرائب جديدة على الناس.

وحدّد البحث نوع النقش المثبت على واجهة المسجد العمري بوصفه مرسوماً من المراسيم السلطانية التي كانت تُصاغ وتدوّن في ديوان الإنشاء، ومن ثم تكتب وتحت على لوحات رخامية، وثبتت في واجهات العمائر الدينية، حسب أهميتها ونوعها.

المؤمنين. واقتصر هذا اللقب في العصر المملوكي على الأمراء العسكريين (الباشا ١٩٧٨: ٣٤٢-٣٤٥، الشهابي: ١٩٩٧: ٤١٩) وبعد ذلك ورد اسم (قديد الظاهري).

التعريف بصاحب النقش

إنه الأمير: سيف الدين قديد الظاهري القلمطاوي. والأمير في اللغة: ذو الأمر والتسلط؛ واستعمل للإشارة إلى الوظيفة، وكان له نظام للترقي في العصر المملوكي (الباشا ١٩٧٨: ١٧٩-١٨٥). وقد بزغ نجم الأمير قديد في عهد السلطان برقوق وحمل لقب الظاهري نسبة إلى سيده الظاهر برقوق، إذ ترقى سنة ٧٨٢هـ/١٣٨٠م إلى أمير عشره، وفي سنة ٧٨٥هـ/١٣٨٣م، رسم له بشد الأوقاف^(٥) في الديار المصرية، ولعل هذا التعيين كان له مبرراته من حيث الاعتداء على أموال الوقف؛ وأنه لاقى استحساناً لدى الناس في اختيار قديد لهذا المنصب لمنع التناول على الأوقاف؛ فنظم فيه شهاب الدين بن العطاء شعراً، قال فيه:

أبماشري الأوقاف مهلاً ما جرى

يكفي وما المذموم كالمحمود

يا من أكلتم من جنا أوقافنا

لحما طريا فاصبرو قديد

(العيني ٢٠٠٢: ١٤٨؛ ابن حجر ١٩٨٦، ج ٤: ١٢٥-١٢٦، ٢١١-٢١٢).

وفي سنة ٧٩٢هـ/١٣٨٩م، تولّى قديد نيابة الكرك، واستمر فيها إلى أن عُزل سنة ٧٩٣هـ/١٣٩٠م، فعاد أميراً ضمن الأمراء في القاهرة؛ وفي السنة التالية ٧٩٤هـ/١٣٩١م أنعم عليه السلطان برقوق بتقدمة ألف؛ وشارك مع بعض الأمراء بإخماد بعض الثورات ضد السلطان في مصر والشام. وفي سنة ٧٩٦هـ/١٣٩٣م تولّى أميراً للحجاج المصري، وعندما عاد محمل الحج شهد له بحسن السيرة. وفي سنة ٧٩٧هـ/١٣٩٤م ترقى إلى أمير حاجب^(٦) ثم تولّى سنة ٧٩٨هـ/١٣٩٥م نيابة الإسكندرية إلى أن عُزل منها سنة ٧٩٩هـ/١٣٩٦م، ورسم أن يذهب إلى القدس أمير بطل^(٧) وفيها توفي سنة ٨٠١هـ/١٣٩٨م.

وأراد بها أن تكون على مر الأيام والأعوام، وخشي معها التبدل فعزّزها بأية من القرآن الكريم.

كما يمكن القول بأن النقش جاء دليلاً مادياً أثرياً أضاف معلومة تاريخية جديدة لم تكن قد وردت عند المؤرخين من قبل حول مسامحة السلطان برقوق لأهل الكرك من دفع المكوس، ولم يتعارض مع ما جاء في المصادر التاريخية من حيث قيام السلطان برقوق بجملة من الإعفاءات الضريبية في البلاد خلال فترة حكمه؛ بل جاء موثقاً لما ورد فيها.

وتضمّن البحث دراسة فنية وتحليلية لنص النقش، تناولت كل كلمة وردت فيه من حيث معناها ومغزاها؛ وبما تضمنه النقش من معلومات تاريخية؛ فتم التعريف بالحكر وأسبابه، وبيان ما كان يدفعه أهل مدينة الكرك من الضرائب؛ ما دل على أن مخاطبات كانت تجري بين دواوين الدولة للوقوف على حقيقة الرقم للضريبة المعفاة، مع بيان مدى أهمية نيابة الكرك، وتعريف بشخص نائبها قديد الظاهري صاحب النقش. ومن خلال مضمون نص النقش يمكن القول بأنه بمثابة وصية وقفية صادرة عن السلطان برقوق خصّ بها أهل الكرك

د. سعد محمد المومني: قسم الآثار والسياحة - جامعة مؤتة - الكرك - الأردن.

الهوامش:

- (١) السلطان الملك الظاهر سيف الدين أبو سعيد برقوق بن أنص الجركسي العثماني اليلبفاوي، أخذ يترقى في المناصب إلى أن تولّى السلطنة سنة ١٣٨٢هـ/٧٨٤م؛ فكان أول الملوك الجراكسة؛ ثم شق عصى طاعته بعض نواب السلطنة بالشام، فتمكنوا من خلعها من السلطنة، ونفيه مسجوناً إلى الكرك سنة ٧٩١هـ/٢٨٨م؛ فتصره أهلها ونائبها وقاضياها؛ فكانت نقطة انطلاقه في استعادة سلطنته سنة ٧٩٢هـ/١٣٨٩م، بعد انقطاع دام ثمانية أشهر تقريباً. واستمر في السلطنة إلى أن توفاه الله سنة ٨٠١هـ/١٣٩٨م، ومن مآثره إبطاله عدداً كبيراً من المكوس في البلاد، وبناءه لمدرسته في القاهرة، وبناء جسر الشريعة على نهر الأردن (عن سيرته انظر: العيني: ٢٠٠٢، ص: ٧٢ وما بعدها؛ المقرئزي: ١٩٩٨، ج٣-قسم ٢ ص: ١٣٢-١٣٣؛ المقرئزي: ١٩٧٠، ص: ٤٢٦-٤٢٧، ٤٧٦-٤٧٨، ٦٠٧-٦٢٦-٦٢٧، ٩٤٣، ٩٤٥، ٩٣٧-٩٣٨؛ ابن تغري بردي: ١٩٩٨، ج١، ص: ١٨٧-١٨٨ ترجمة رقم ٦٥٦).
- (٢) وضع هذا الخط الوزير أبو علي محمد بن مقله (ت٢٢٨هـ/٩٣٩م) في العصر العباسي، وهو أول من استخلص القياس في الخط لإحكام حسنه، وإحكام نسخه، واشتق خط النسخ من الخط الكوفي الذي كانت تكتب فيه المصاحف، وسماه البديع. ومن أسمائه أيضاً المقور والمدور والمحقق، وسُمي بالنسخ لاستعماله في نسخ القرآن الكريم والكتب والمؤلفات (الجبوري: ٢٠٠٠، ج٩، ص: ٩٥؛ بهنسي: ١٩٩٩ ص: ١٢٩؛ سلوم: ١٩٨٤، ص: ٢٨٦، ٨٧، ٢١١).
- (٣) المتقال العربي: اسم لوحدة ذهبية من وحدات الوزن التي كان العرب يتداولونها، غير مضروبة، وتساوي ٢٥٠، ٤مغ.
- (٤) ضمان المغاني: ضرائب كانت تدفعها النساء مقابل مزاولتهن الغناء في الأفراح في العصر المملوكي، وكانت تسمى ضريبة «مال مغاني» على الفرحيات؛ ولم تكن مقتصرة على مدن الكرك والشويك، بل كانت تفرض في جميع المدن بما فيها مدينة القدس الشريف، وإن ممارسة هذه المهنة كانت تتم بموجب إذن شرعي يعقد عند القاضي بحضور الشهود، (انظر: العسلي: ٣، مج٣، ٢٠٠٩م، ص: ٤٩-٥٠؛ العيني ٢٠٠٢: ٤٩٧؛ ابن تغري بردي ١٩٩٢، ج١٢: ٨٧؛ ابن إياس ١٩٧٤، ج١-قسم ٢: ٥٢٢؛ المقرئزي ١٩٧٠، ج٣-قسم ٢: ٦١٧، الصيرفي ١٩٧٠، ج١: ٥٠١).
- (٥) وشاد اسم فاعل من شدّي بمعنى قوّى وأوثق، وكانت تضاف إلى اسم الإدارة أو الجهة التي يتولى شداها في العصر المملوكي، ومنها شاد الأوقاف ومهمته التحدث على أوقاف المسلمين والعمل على إصلاحها، واستخدام عمالها ومراقبتهم، ويفترض أن يكون ديناً ذا عفة وأمانة (الباشا: ١٩٦٥، ج٢، ص: ٦٠٤-٦٠٨، ٦١٠-٦١١).
- (٦) الحاجب: اسم فاعل، وهو المنع من الدخول؛ وهي وظيفة من يقف بباب السلطان يُبلغه أخبار الرعية ومطالبهم، ويأخذ لهم الأذن بالدخول، ويفصل في المظالم بالأمر الشرعية (الباشا: ١٩٧٨، ص: ٢٥١).
- (٧) أمير بطلال: هو الأمير المتعطل عن أعمال الدولة ووظائفها واقطاعاتها نتيجة غضب السلطان أو كبر السن، أو اضطرابه للاعتكاف والاختفاء

(العيني: ٢٠٠٢، ص ٩٩ هامش رقم ٣).

(٨) على سبيل المثال انظر: (العيني ٢٠٠٢: ١٤٨، ١٩٠، ٢٣٦، ٢٩٥، ٣٣٧، ٣٨١، ٤١٢، ٤٩٩؛ ابن قاضي شهبه ١٩٧٧، ج ٣: ٣٩، ١٠٦، ٢٦٧، ٣٢٣، ٣٦٩، ٣٧٨، ٤٢٤، ٥٢١، ٥٢٤، ٥٥٢، ٥٧٤، ٥٨١، ٦١٥؛ المقرئزي ١٩٧٠، ج ٣-قسم ٢: ٥٩٣، ٦٩٥، ٧٣٥، ٧٤٠، ٧٦٥، ٧٩٣، ٨١٩، ٨٣٩، ٨٥١، ٨٧٨، ج ٣-قسم ٢: ٩٧٦؛ الصيرفي ١٩٧٠، ج ١: ١٦، ١٦٦، ١٨٧، ٢٣٢، ٢٤٤؛ السخاوي د.ت، ج ٦: ٢١٤ رقم ٧٠٩؛ ابن حجر ١٩٨٦، ج ٣: ٢٨٤؛ ابن الفرات ١٩٦٣، مج ٩: ٥٥، ٥٩، ١٨٨، ٢٤٩، ٣٠٠، ٣٥٨، ٤٩٧، ٤٠١، ٤١٠، ٤١١، ٤٣٠، ٤٣٨، ٤٦٤)

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- أمين، محمد محمد، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، دراسة تاريخية وثائقية، دار النهضة العربية، ط ١، القاهرة، ١٩٨٠م.
- ابن إياس، محمد بن أحمد الحنفي، (ت ٩٣٠هـ/١٥٢٣م)، ١٩٧٤م، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج ٥، ج ١ قسم ٢، حققه محمد مصطفى، دار النشر فرانز شتاير، فيسبادن.
- الباشا، حسن، ١٩٧٨م، الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق، دار النهضة العربية، القاهرة.
-، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، ج ٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥م.
- البخيت، محمد عدنان، مملكة الكرك في العهد المملوكي، ط ١، ماحص، ١٩٧٦م.
- الجبوري، كامل سليمان، موسوعة الخط والزخرفة العربية، ج ١٠، ج ٩، دار مكتبة الهلال، بيروت-لبنان، ٢٠٠٠م.
- ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف (ت ٨٧٤هـ/١٤٦٩م)، ١٩٧٤م، الدليل الشافي على المنهل الصافي، جزأين، ج ١، حققه فهيم محمود شلتوت، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
-، ١٩٩٢م، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج ١٢، ج ١٢، قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت.
- ابن حجر، شهاب الدين أبي القضاء أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٩م)، ١٩٨٦م، أنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، ج ٥، ج ٢، ج ٤، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الحجي، حياة ناصر، السلطان الناصر محمد بن قلاوون ونظام الوقف في عهده، مكتبة الفلاح-الكويت، ط ١، ١٩٨٣م.
- الحداد، محمد حمزة إسماعيل، النقوش الأثرية مصدراً للتاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ٢٠٠٢م.
- الحنيلي، أبو اليمن محي الدين بن عبد الرحمن بن محمد العلمي المقدسي (ت ٩٢٨هـ/١٥٢١م)، ٢٠٠٩م، الأئس الجليل بتاريخ القدس والخليل،
- مجلد في جزأين، وزارة الثقافة، عمان.
- الدوري، قحطان بن عبد الرحمن، الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠٠٠م.
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ/١٤٩٦م)، د.ت، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، مج ٦ في ١٢ ج، ج ٦، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
- ابن شاهين، غرس الدين خليل الظاهري (ت ٨٧٣هـ/١٤٦٨م)، ١٨٩٢م، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، جزء ١، اعنتى بتصحيحه بولس راويس، المطبعة الجمهورية باريس.
- الشهابي، قتيبة، النقوش الكتابية في أوابد دمشق، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، دمشق ١٩٩٥م.
- الصيرفي، علي بن داود (ت ٩٠٠هـ/١٤٩٤م)، ١٩٧٠م، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، مج ٢، ج ١، حققه حسن حبشي، دار الكتب.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (ت ٢١٠هـ/٩٢٢م)، ١٩٨٦م، تاريخ الطبري تاريخ الأمم والملوك، ٥ مج، مج ٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٥، دار المعارف، القاهرة.
- العسلي، كامل، وثائق مقدسية تاريخية، مج ٢، ج ٣، وزارة الثقافة عمان، ٢٠٠٩م.
- العيني، بدر الدين محمود (ت ٥٥٨هـ/١٤١٥م)، ٢٠٠٢م، السلطان برقوق مؤسس دولة المماليك الجراكسة من خلال مخطوط عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق، إيمان عمر شكري، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- ابن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم (ت ٨٠١هـ/١٣٩٨م)، ١٩٦٣م، تاريخ ابن الفرات، ٩ مج، مج ٢، ج ٩، تحرير ونشر قسطنطين زريق، المطبعة الأمريكية، بيروت.
- ابن فضل الله العمري، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٧٤٩هـ/١٣٤٩م)، ١٩٨٦م، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج ١٦، ج ١، دراسة وتحقيق دورتيا كرافو لسكي، ط ١، المركز الإسلامي للبحوث.

- مكتبة مدبولي، القاهرة.
- ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ/١٣١١م)،
٢٠٠٣م، لسان العرب، ١٥ ج، ٤، ٦، حققه عامر أحمد حيدر، راجعه
عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط ٢.
- النووي، محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الشافعي (ت
٦٧٦هـ/١٢٧٧م)، د.ت، ١ ج، تحقيق عبدالله أحمد أبو زينه.
بهنسي، عفيف، فن الخط العربي، دار الفكر ط ٢، دمشق ١٩٩٩م.
- سلوم، يحيى، الخط العربي وتاريخه وأنواعه، مكتبة النهضة-بغداد،
١٩٨٤م.
- معجم أصحاب السلطان في الدول الإسلامية، منشورات وزارة
الثقافة، الجمهورية العربية السورية دمشق ١٩٩٥م.
- القلقشندي، أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ/١٤١٨هـ)، صبح الأعشى
في صناعة الإنشاء، ١٤ ج، ٣، شرحه وعلق عليه محمد حسين شمس
الدين، دار الكتب العلمية-بيروت.
- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٢٤هـ/١٤٢١م)، ١٩٩٨م،
المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط
المقريزية، ٢ ج، ٢، حققه محمد زينهم ومديحة الشرفاوي، مكتبة
مدبولي، القاهرة.
- كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، ١٩٧٠م، ٤ ج، ج ١-
قسم ٢، ج ٣-قسم ٢، حققه سعيد عاشور، مطبعة دار الكتب، القاهرة.
- ابن مماتي، أبو المكارم أسعد بن مهذب، (٦٠٦هـ/١٢٠٩م)، ١٩٩١م،
كتاب قوانين الدواوين، جزء واحد؛ جمعه وحققه عزيز سورياي عطية،